﴿الٓمٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ ١﴾ [الرّعد: 1]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

الحديثُ عن القرآنِ رابطٌ مشتركٌ بين نهايةِ سورةٍ وبداية أخرى

لمّا ختم اللّه تعالى سورة يوسف بالدَّليل على حقّيَّة القرآن، وأنَّه هدًى ورحمةٌ لقوم يؤمنون، بقوله: ﴿لَقَدۡ كَانَ فِي قَصَصِهِمۡ عِبۡرَةٞ لِّأُوْلِي ٱلۡأَلۡبَٰبِۗ مَا كَانَ حَدِيثٗا يُفۡتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ١١١﴾ [يوسف: 111]؛ افتتح سورة الرَّعد بالحديث عن القرآن أيضًا بقوله: ﴿الٓمٓرٰۚ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾، من قَبيل تشابه الأطراف أو على طريقة اللَّفِّ والنَّشْر؛ لأنَّه أفصح للبداءة في نشره بالأقرب فالأقرب، فقوله: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ من الأنباء المَتلوَّة والأقاصيص المَجلوَّة المُفصَّلة هي بدر المعاني، وبديع الحِكَم، وثابت القواعد، والمباني العالية المراتب[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾: على وزنِ فِعالٍ مِنَ الكَتْبِ، وأصْلُهُ: ضمُّ الشَّيءِ إلى الشَّيء[2]، ويُطلق الكتابُ على الخطِّ والكتابة[3]، ويُطلق ويُراد به المكتوبُ، فيكون مِن إطلاقِ المصدَرِ وإرادة اسمِ المفعول، كقَوْلِهم: فِراشٌ بمعنى: مفروشٍ، ولِباس بمعنى: مَلْبوس، ثم أُطْلِقَ على الصَّحيفة مَعَ ما كُتِبَ فيها[4]، ويأتي (الكِتابُ) في القرآن الكريم على أحدَ عشَرَ وجْهًا[5]، والمُرادُ بِهِ هُنا: القُرآنُ الكريمُ[6].

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 10/262 - 263، والسُّيوطيّ، أسرار ترتيب القرآن، ص: 97.
(2) ابن دُرَيْد، جمهرة اللّغة: (كتب).
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/223، ونصر الهوريني، المطالع النَّصريَّة، ص: 41.
(4) نصر الهوريني، المطالع النّصريّة، ص: 41.
(5) ابن الجوزيّ، نزهة الأعيُن النَّواظِر، ص: 526 - 527.
(6) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 3/223،

2) ﴿ٱلۡحَقُّ﴾: نقيضُ الباطل، والأصل في معناه دلالتُه على إحكام الشَّيء وصحَّته، ثمَّ يرجعُ كُلُّ فرع إليه بجودة الاستخراج وحُسن التَّلفيق، وأصل الحَقِّ: المُطابقة والموافقة للواقع، كمُطابقة رِجلِ الباب في حُقِّه لدورانه على استقامةٍ[1]، والحقُّ يُلازمه دائمًا معنى الثُّبوت، والاستقرار والوجوب، يُقال: حَقَّ الأمر يَحِقُّ حقًّا، فهو حَقٌّ؛ أيْ: ثبت واستقرَّ، وحَقَّ الشَّيءُ: وجَبَ[2]، والمعنى هُنا: الثّابت الَّذي لا شَكَّ فيهِ ولا شُبْهَةَ، ولا لَبْسَ فيهِ ولا اخْتِلافَ فيهِ، وهوَ الْقُرْآنُ[3].

❁ المَعْنى الإجْماليّ:

الـحـقُّ عـزيـزٌ وأهله ثلّةٌ قليلةٌ وجوهرةٌ ثمينة

ابتدأت الآية الأولى في سورة الرّعد بهذه الأحرف المُقطّعة ﴿الٓمٓرٰ﴾، وهي توطئةٌ لفظيَّةٌ تُشير إلى أنَّه مُعجز، وهو منظومٌ من الحروف الّتي تنظمُ بها العربُ كلماتها، هذه آيات القرآن الرَّفيعة القدر، وعُلوُّ شأنها وكمالُها آتيان من كونها حقًّا في مبانيها وفي معانيها؛ لأنَّها من كلام الحقِّ ﷻ، فهذا القرآن المُنَزَّل عليك - أيُّها الرَّسول - هو الحَقُّ الّذي لا مِرية فيه، ومن شأن الحقِّ أنْ يُؤمن به العُقلاء المُنصِفون، ومع هذا فأكثر النّاس لا يُصدِّقون به، ولا يعملون[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغِيّ:

براعة الاستهلال بالأحرف المقطعة:

توطئةٌ لفظيَّة وتنبيهٌ موقظٌ ودعوةٌ للإنصاتِ والتَّأمُّل

ذكر غير واحد من المُفَسِّرين أنَّ الحروف المُقَطَّعة في أوائل السّوَر بمنزلةِ أدوات التَّنبيه، والغرض من استعمال هذه الحروف

(1) الرّاغب، المُفردات: (حق).
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والسَّمين الحلبيُّ، عُمدة الحفّاظ: (حق).
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 4/450، والشّوكانيّ، فتح القدير: 3/93.
(4) لجنة من عُلماءِ الأزهر، المُنتخَبُ في تفسير القرآن الكريم، ص: 352، ونُخْبة من أساتذة التَّفسير، التَّفسير المُيَسَّر، ص: 249، وجماعَةٌ من علماء التَّفسير، المُخْتَصَر في تفسير القرآن الكريم، ص: 249.

إثارة انتباه السّامع إلى ما يُراد إلقاؤه إليه[1]، فهي بمنزلة التّوطئة اللّفظيّة، للدّلالات المعنويَّة، والموضوعات القرآنيّة.

ولا شَكَّ أنَّ مثل هذا الاستعمال لافتٌ للنَّظر، ومثيرٌ للانتباه، وذلك أنَّ المألوف على السَّمع يَمُرُّ دون أن يُحرِّك في النَّفس ساكنًا، أو يوقِظَ في الفكر نائمًا، أو يُنبِّه به غافلًا؛ فإذا طرق السَّمعَ جديدٌ غير مألوف في أساليب الكلام تحرَّك السّاكن، وتَنَبَّه الغافل كما أنَّ الله وضعَها لإطْفاءِ تَشْغيبِ الكُفّار، حيث قالوا: ﴿لَا تَسْمَعُواْ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ﴾ [فُصّلت: 26]، فأتى الله بِها ليَسْمَعوها لِغَرابَتِها، ثُم يُبَلِّغُ الرَّسول رسالَتَهُ[2].

ومن هُنا فقد جاءت فاتحة سورة الرَّعد من تحقيق التَّنبيه التّامِّ بما لا يزيد عليه، وقُلْ مثل ذلك في السّور الأخرى الّتي نهجت هذا المنهج من الفواتح[3].

الأحرفُ المُقطَّعة مشيرةٌ إلى عجزِ العربِ وعُلوِّ القرآن

وذكروا أيضًا أنَّ الحروف المُقَطَّعة الّتي ابتدأت بها بعض السّور هي بيان لإعجاز القرآن، وأنَّ الخلق عاجزون عن الإتيان بمِثله مع أنَّه مُرَكَّبٌ من هذه الحروف الّتي يتخاطَبون بها، ودليل ذلك أنَّ السّور المُفتَتحة بالحروف المُقَطَّعة يُذكر فيها دائمًا الانتصارُ للقرآن الكريم، وأنَّه الحَقُّ الّذي لا شَكَّ فيه، وأنَّه الكتاب المُعجز وغيره دونه[4].

فتحدَّى الله النّاسَ أن يأتوا بمثل هذا القرآن مع أنَّ مادَّة القرآن الّتي أُلِّفت منه آياته وسوره هي الكلام العربيّ الّذي يستعملونه دائمًا في تخاطبهم وفي أدبهم شعرًا ونَثْرًا، ويتفاخرون ببلاغتهم فيه على سائر الأمم، وهذا الكلام العربيّ معروض أمامهم في متناول نُطقهم

(1) السَّمين الحلبيّ، الدُّرُّ المَصون: 4/222، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 13/61.
(2) السُّيوطيّ، مُعتَرَك الأقران: 3/200.
(3) محمَّد بن سعد الدَّبل، النَّظم القرآنيّ في سورة الرَّعد، ص: 46.
(4) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 1/160، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 13/61.

وكتاباتهم، وحروف التَّهجّي العربيَّة تُمثّل المادَّة الأولى لهذا الكلام، فمَن يُنكر أنَّ هذا القرآن كلام اللّه المُنزَّل؛ فليأتِ بمثله، وهذه مادَّة جُمَلِه وتراكيبه الكلاميَّة معروضة أمامه في اللُّغة العربيَّة[1].

وفي هذا الافتتاح أيضًا براعةُ استهلال - وهو أخَصُّ مِن حُسن الافْتِتاح - إذْ إنَّ الافتتاحَ بالحروف المُقطَّعة تنويهٌ بما في القرآن الّذي هذه السّورة جزء منه مقصود به تهيئة السّامع للتّأمُّل مِمّا سَيرد عليه من الكلام[2].

بلاغةُ الاستعارةِ في الإشارةِ بأداة البعيدِ:

تشبيه رفيعِ المكان ببعيده تنزيلٌ للبُعدِ الرُّتبيّ منزلةَ الحسيّ

استعمل النَّظم اسم الإشارة ﴿تِلْكَ﴾ الموضوع للإشارة إلى البعيد، مع أنَّ الآيات المُشار إليها آتيةٌ من قُرْبٍ للدَّلالة على عُلوِّ شأنها ورِفعة منزلتها، والإشارة إلى آياتها باعتبار أنَّها لتلاوة بعضها، وبعضها الآخر في معرض التِّلاوة صارت كالحاضرة[3]، وفي هذا استعارة تصريحيَّة تبعيَّة قائمة على تشبيه رفيع المكان ببعيد المكان، حيث أشار إلى الآيات بإشارة البعيد تنزيلًا للبُعد الرُّتبيِّ منزلة البُعد الحِسيِّ[4].

احتمالاتُ تعيينِ المُشارِ إليه:

تعـدُّدُ المُـرادِ بالإشارةِ عمومٌ بليغٌ وإطلاقٌ بديع

يحتملُ اسمُ الإشارةِ ﴿تِلْكَ﴾ في قولِه تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ احتمالاتٍ عديدة:

الأوّل: ما سبق نزولُه من القرآنِ قبل هذه الآية، حيث أخبر عنها بأنَّها آيات، ولذلك أُشير إليه باسم إشارة المُؤنّث مُراعاةً لتأنيث الخبر[5].

---

(1) قد جمع ابن فارس وجوه الافتتاح بهذه الحروف في كلامٍ جامع مانعٍ لخَّص فيه ما ذكره المُفسّرون في تأويل معاني هذه الحروف، يُنظر: ابن فارس، الصّاحبيّ في فقه اللُّغة، ص: 85.

(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/79.

(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/82.

(4) الهرريّ، حدائق الرَّوح والرَّيحان: 14/160.

(5) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/78.

الثّاني: آيات هذه السّورة، والمُراد بالكتاب حينئذٍ السّورة؛ أيْ: تلك آيات السّورة الكاملة العجيبة في بابها[1]، ويكون إطلاق الكتابِ من باب إطلاق العامِّ وإرادة الخاصِّ.

الثّالث: الحروف المُقطّعة ﴿الٓمٓرٰۚ﴾؛ أيْ: إنَّه من تلك الحروف وأمثالها من حروف الهجاء، الَّتي نظمت آياتِ القرآن الكريم، فكان منها هذا النَّظم البديع، وهذا البيان المُبين، الّذي أفحم البلغاء، وأعجز العالمين، وفي هذا تنويه بهذا الكتاب، وعرض له في معرض التَّحدّي، بهذه الأحرف الّتي نظمت منها كلماته، ونضَّدت آياته[2].

الرّابع: ما قصَّ عليه من أنباء الرُّسل المُشار إليها بقوله تعالى: ﴿تِلۡكَ مِنۡ أَنۢبَآءِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [هود: 49][3] في السّورة السّابقة، والإشارةُ مُحتمِلَةٌ أن تكون لكلِّ هذه المعاني العظيمة، والحَملُ على العمومِ هو الأوْلى ما لم يَرِدْ دليلُ التَّخصيص.

معنى الإضافةِ ونُكتتُها:

الآيـاتُ كلُّها أو بعضُها قـرآنٌ يُـتـلى ونـظـمٌ يُعجز

الإضافة في قوله تعالى: ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ يُحتمل أن تكون بمعنى (مِنْ)؛ أيْ: إنَّ تلك آياتٌ من كتاب الله تعالى، أو أن تكون بيانيَّة؛ أيْ: تلك آياتٌ هي الكتاب، من قبيل أن جُزءًا في الكتاب هو قرآن يُتَحدَّى به، فقد كان يُتحدَّى بآيات القرآن على أنَّ فيها كُلِّها ما امتاز به الكتاب الكريم[4]، فهي إمّا أن يُراد بها الجزء من الكلِّ، أو التَّعبير بالجزء باعتبارِ إطلاقه على الكلِّ لتوافقهما في الخصائص والصِّفات.

معنى التَّعريف في لفظِ ﴿ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾:

التَّعريف دليلٌ عـلى بـلـوغـه حـدَّ الـكـمـال المُستغني عن الوصف

لمعنى ﴿ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ معنيان:

الأوّل: أن يكون بمعنى السّورة، وهو بمعنى المكتوب صادقٌ عليها

(1) الزَّمخشريّ، الكشّاف: 2/511، والخازن، لُباب التّأويل: 3/3.
(2) ابن عطيّة، المُحرّر الوجيز: 3/290، وعبد الكريم الخطيب، التّفسير القرآنيّ للقرآن: 7/64.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 6/343.
(4) المظهريّ، التّفسير المظهريّ: 5/212، ومحمّد أبو زهرة، زهرة التّفاسير: 7/3888.

من غير اعتبار تجوُّزٍ، والمعنى: تلك الآيات السّورة الكاملة العجيبة في بابها، واستُفيد من اللّام، وذلك أنَّ الإضافة بيانيَّة، فالمآل ذلك الكتاب، والخبر إذا عُرِّف بلام الجنس؛ أفاد المبالغة، وأن هذا المحكوم عليه اكتسب من الفضيلة ما يوجب جعله نفس الجنس، وأنَّه ليس نوعًا من أنواعه(1).

الآخر: أن يكون المُراد بالكتاب: القرآن الكريم، والمعنى: الكتاب العزيز والقرآن الكريم البالغ حَدَّ الكمال في نَظمِه وبلاغته، وأحكامه وتشريعاتِه؛ المُستغني عن الوصف من بين الكتب السَّماويّة، الجدير بأن يختصَّ باسم الكتاب(2)، والكمال مُستفاد من اللّام؛ فإنَّها تُحمَل في أمثال تلك المقامات على الاستغراق للمُبالغة في الكمال، فكأنَّه الكُلُّ في الكمال(3).

سرُّ إطلاق الكتابِ بلا قيدِ الوصفيَّة:

المعاني المُستقاةُ من السّياقِ تسوقُ إلى تقديرِ المحذوفات

جاءت إضافة ﴿ءَايَٰتُ﴾ للفظِ ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ دون ذكر الوصفِ، وهذا هو الموضع الوحيد في القرآن بهذا النّظم القرآنيّ الخالي من ذِكر الوصف، وأمّا آية الحِجر؛ فقد أغنى وصف ﴿وَقُرۡءَانٖ﴾ [الحِجر: 1] بصفةِ ﴿مُّبِينٍ ۝١﴾ [الحِجر: 1] عن وصف الكتاب، وسرُّ ذلك أنَّ الوصف مستنبطٌ من لفظِ الكتابِ نفسِه، فإذا لم يوصف لفظًا؛ فهو موصوفٌ استنباطًا وسياقًا؛ فإنَّ الكتابَ دالٌّ على الثّبوتِ والاستقرار والحقِّ، وقد أكَّد هذا المعنى سياقُ الآيةِ نفسِها حين قال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾، فوُصف الكتابُ بالنُّزولِ، وبكونه حقًّا، فناسب أن يكون وصفُ الكتابِ بالحقِّ الثّابتِ، وعدمُ ذِكرِه لإغناءِ السّياقِ عنه، ولِما في الإطلاق من قوَّةٍ أكيدةٍ، دالَّةٍ على هذا المعنى.

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/82.
(2) الهرريّ، حدائق الرَّوح والرَّيحان: 14/160.
(3) القونويّ، حاشيته على تفسير البيضاويّ: 10/444، والشِّهاب الخفاجيّ، حاشية على تفسير البيضاويّ: 5/374.

نوعُ العطفِ بالواوِ ودلالتُها:

قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ يجوز أن يكون عطفًا على جملة ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾، فيكون قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ﴾ إظهارًا في مقام الإضمار، ولم يكتفِ بعطف خبر على خبر اسم الإشارة، بل جيء بجملة كاملة مبتدئة بالموصول للتّعريف بأنّ آيات الكتاب منزَّلةٌ من عند الله تعالى؛ لأنَّها لمّا تقرَّر أنَّها آيات؛ استلزم ذلك أنَّها مُنزَّلة من عند الله، ولولا أنَّها كذلك؛ لما كانت آيات[1].

العطفُ إمّا من بابِ عطفِ الجملةِ على الجملة أو المُفرد على المُفرد

والعطف جاء لبيان أنَّ ما أُنزل منه من ربِّك هو الحَقُّ الثّابت، وهذا من صفات كمال الكتاب، فكان من هذه الصِّفات أنَّه ليس من عندك، بل أُنزل من الله تعالى إليك، وأنّه من ربِّك الّذي يُدَبِّر الأمر بحكمته، ويُنزل كُلَّ شيء منزلته، وهو الّذي اختار أن يكون المعجزة المحمديَّة الكُبْرى.

وهو الحقُّ الثّابت الّذي ما جاء فيه إلّا الحقّ في العقيدة وفي الشَّريعة، وفي دفع الأوهام، ودفع الفساد في الأرض، وعلاج أمور النّاس بالحقِّ، فهو الحقُّ في كلِّ ما جاء به؛ لأنَّه من الحَقِّ ﷻ، وعلا كماله.

القرآنُ الكريم جامعٌ للكمالَيْن الذّاتيّ والإضافيّ

فيكون العطف إمّا من بابِ عطفِ الجملة على الجملة، فجملة ﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ معطوفٌ عليها جملة ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ﴾؛ لبيان أنَّ الكتاب مُتَّصِفٌ بصفتيْن كلتاهما تؤدّي معنى الكمال، وهما:

الأولى: أنَّه الكتاب الكامل في ذاته.

الثّانية: أنَّه الكامل؛ لأنَّه من عند الله تعالى، فالتقى فيه الكمالان: الكمال الذّاتيّ والكمال الإضافيّ[2].

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/78.

(2) محمَّد أبو زهرة، زهرة التَّفاسير: 7/3889، وابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/78.

ويجوز أن يكون من بابِ عطف مُفردٍ على مُفردٍ، فقوله: ﴿ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ مُفردٌ، والاسم الموصول مُفردٌ، فهو من عطف الصِّفة على الاسم[1].

بلاغةُ استعمال الاسم الموصول:

على تقدير أنَّ ﴿ٱلۡكِتَٰبِۗ﴾ هو القرآن الكريم يكون الموصول في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ٱلۡحَقُّ﴾ للدّلالة على فخامة المُنزَل التّابعة لشأن جلالة المُنْزِل[2].

تعميم إثبات الرِّفعة والكمال لِكُلِّ سوَرِ القرآن الكريم

أمّا على تقدير أنَّ المقصود من الكتاب: هذه السّورة؛ فإنَّ الموصول بعده يُفيد العموم: لأنَّ أسماء الموصول تُفيد العموم؛ أيْ: وكُلُّ القرآن الّذي أنزله إليك ربُّك حَقٌّ لا شكّ فيه، وهذا كالإجمال بعد التَّفصيل لما تَقَدَّم من وصف السّورة بالكمال؛ فكأنَّه سبحانه بعد أن أثبت لهذه السّورة الرِّفعة والكمال، عَمَّم هذا الحُكم، فأثبته للقرآن جميعِه، فلا تختصُّ به سورةٌ دون أخرى، وهذا الأسلوبُ جارٍ على سُنَنِ العرب في تخاطبهم، فقد قالت فاطمة الأنماريَّة وقد سُئِلَتْ عن بنيها: أيُّ بَنيكِ أفضل؟ فقالت: (ربيعة، بل عُمارة، بل قيس، بل أنس، ثَكِلْتُهُم إنْ كُنْتُ أعلم أيُّهم أفضل، هُم كالحلقة المُفْرَغَةِ، لا يُدرى أين طرفاها)، فبعد أن أثبتت الأفضليّة لِكُلٍّ منهم على سبيل التَّعيين، أجملت القول، وأثبتت لهم الفضل جميعًا[3].

نكتة الإخبار بصيغة القصر:

القرآنُ هو الحقُّ الخالصُ وما سِواه فممزوجٌ به أو مصفًّى منه

أخبر النَّظم الكريم عن الّذي أُنْزِلَ بأنَّه الحقُّ بصيغة القصر؛ أيْ: هو الحقُّ لا غيرُه من الكُتُبِ، فالقصر إضافيٌّ بالنِّسبة إلى كُتُبٍ معلومة عندهم، والمقصود: الرَّدُّ على المشركين الّذين زعموه كأساطير الأوَّلين، أو القَصْرُ حقيقيٌّ ادّعائيٌّ مُبالغة لعدم الاعتداد بغيره من

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/78.
(2) القاسميّ، محاسن التَّأويل: 6/254.
(3) الزَّمخشريّ، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: 4/222، والمراغيّ، تفسير المراغيّ: 13/61.

الكتب السّابقة؛ أيْ: هو الحقُّ الكامل؛ لأنَّ غيره من الكُتُبِ لم يَسْتَكْمِلْ مُنتهى مُراد الله من النّاس؛ إذ كانت درجات موصلة إلى الدَّرجة العُلْيا، فلذلك ما جاء منها كتاب إلّا ونُسِخَ العمل به، أو عُيِّنَ لأمَّة خاصَّة[1]، فقصر الحَقيَّة على المُنْزَل لعراقته فيها، وليس في ذلك ما يدلُّ على أنَّ ما عداه ليس بِحَقٍّ أصلًا، على أنَّ حقيَّته مُستتبَعَة لحقيَّة سائر الكُتُبِ السَّماويَّة لكونه مُصَدِّقًا لما بين يديه، ومُهيمنًا عليه، أو هو الحَقُّ لا غيره من الكتب، بناء على تحريفها ونسخها[2].

وهذا القصر مُستفادٌ من كون طرَفي الإسناد مُعَرّفَيْن، وهُما: ﴿وَٱلَّذِىٓ﴾ و﴿ٱلْحَقُّ﴾، ولو جاء مُنَكَّرًا - كما هو مألوفٌ - لما وقع القصر؛ فإنَّه شَتّان بين قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾، وبين أن يُقال: (والّذي أُنزل إليك من ربِّك حَقٌّ)[3].

نكتةُ تقديمِ حرفِ انتهاءِ الغايةِ على ابتدائها:

الاهتمام بشأن المُنَزَّلِ وتشريف المُنْزَلِ عليه

لسائلٍ أن يسأل عن سرِّ تقديم (إلى) - وهو حرف انتهاء الغاية - على ﴿مِن﴾ وهو حرف ابتدائها؛ أيْ: لماذا قدَّم ذِكرَ ما انتهى إليه الإنزال، على ما ابتدأ من عنده الإنزال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾؟ والجواب: أنَّ غرضَ السّياق بيان غاية الإنزال، وتشريف المنزل إليه وتخصيصه بالإنزال، ثُمَّ ذكر الابتداء لما فيه من مَزيد تشريف المُنْزَل إليه، فتقديمُ ذِكْرِ المُنْزَلِ؛ للاهتمام به، وللتّنبيه إلى أنَّ النُّزول إنَّما هو إليه وعليه؛ لأنَّ المشركين إنَّما جادلوا في المُنَزَّل، وكَذَّبوا المُنْزَلَ عَلَيْه[4].

فائدةُ التَّعبير بالمَبنيّ للمفعولِ:

الجمعُ بين تعظيم الرِّسالةِ وتشريفِ الرّسول

إسناد الإنزال إليه بصيغة المَبنيّ للمفعول في قوله تعالى:

(1) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/78.
(2) الآلوسيّ، روح المعاني: 7/82.
(3) عبد الكريم الخطيب، التَّفسير القرآنيّ للقرآن: 7/64.
(4) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/413.

﴿وَٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾؛ للدّلالة على عُلوِّ مكانة المُنزِل التّابعة لجلالةِ شأنِ المُنزِلِ وقدرِهِ[1].

فإن قيل: لماذا بَنى الفعل هُنا للمفعول، ثُمَّ دلَّ على المُنزِلِ بعد ذلك بقوله تعالى: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾؟ والجواب: أنَّ الكلام هُنا عن الكتاب، وذُكِرَ مُنزِلُه فيما بعد زيادةً في تعظيمِ الكتاب، وتشريف المخاطَب الّذي أُنزل عليه الكتاب، فتحقَّق في البناءِ للمفعول تعظيم الرِّسالة، وفي ذِكر الفاعل تشريف الرّسولِ.

نكتةُ إيثارِ عنوانِ الرُّبوبيَّة على لفظِ الجلالة:

التَّعرُّض لوصف الرُّبوبيّة مضافًا إلى ضميره ﷺ في قوله: ﴿مِن رَّبِّكَ﴾ دون اسم الجلالة للتَّلطُّف والإنعام[2]، فلم يَقُلْ: (أُنزلَ إليك من الله)؛ لما فيه من الإيماءِ إلى أنَّ الإنزال من مُقتضيات عناية الله بخلقه وتربيتهم بإنزال ما فيه صلاحهم.

الإيماءُ إلى أنَّ الإنزال من مقتضيات عناية الله بخلقه وتربيتهم

بلاغة ذِكرِ القيدِ المعلومِ للمُخاطَب:

لو أنَّ النّظم استغنى عن قيدِ ﴿مِن رَّبِّكَ﴾، وجاء: (والّذي أُنزل إليك الحقُّ)؛ لفُهِمَ المُراد، لكنَّ النَّظم آثر ذِكرَ هذا القيد، وبلاغته تكمن في النَّصِّ على ابتداءِ الإنزال وانتهائه، ففيه مزيدُ تشريفٍ للنَّبيِّ ﷺ، وتثبيتٍ لمصدر القرآن، وفيه مزيد من التَّلطُّف في الخطاب معه ﷺ؛ فكأنَّه سبحانه يقول له: إنَّ ما نزل عليك من قرآن هو من عند ربِّك الّذي تعهَّدك بالرِّعاية والتَّربية حتَّى بَلَغْتَ درجة الكمال[3].

النَّصُّ على ذِكرِ غايةِ الإنزالِ واستكماله في ذِكر بدايته

توجيه تخصيصِ ذِكر الحقِّ بالذِّكر:

قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَقُّ﴾؛ أي: الكتاب المذكور بكماله هو الحَقُّ

الحقُّ لفظٌ شاملٌ لكلِّ خيرٍ مُستدعٍ لكلِّ كامل

(1) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 5/2.
(2) ابن عاشور، التَّحرير والتَّنوير: 13/79.
(3) طنطاويّ، التَّفسير الوسيط: 7/437.

الثّابت المُطابق للواقع في كلِّ ما نَطَقَ به، الحقيق بأن يُخَصَّ به الحقيَّة لعراقته فيها[1]، وفي هذا تنويه بشأن القرآن الكريم، وأنَّ تلك الآيات الّتي نقرؤها عليك - يا مُحمَّد - في هذه السّورة هي آيات الكتاب الكريم، وما أنزله الله تعالى عليك في هذا الكتاب، هو الحقُّ الخالص الّذي لا يلتبس به باطل، ولا يحوم حول صِحَّته شَكٌّ أو التباس[2]، واختار الحقَّ دون الصِّدق، لاشتمالِ الحقِّ على الصِّدق، بخلاف العكس، فقد يكون الكلام صدقًا لكن لا حقَّ فيه، فليس من لوازمِ القول الصّادق المطابق للواقع أن يكون حقًّا.

دلالةُ الاستدراك:

بيان سبب النِّزاع من المشركين في كونه حَقًّا

الاستدراك في قولِه تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ راجعٌ إلى ما أفاده القصر من إبطال مُساواة غير القرآنِ له في الحَقيَّة إبطالًا يقتضي ارتفاع النِّزاع في أحقيَّته؛ أيْ: ولكنَّ أكثر النّاس لا يؤمنون بما دَلَّت الأدلّة على الإيمان به، فمن أجْلِ هذا الخُلُقِ الذَّميم فيهم يَسْتَمِرُّ النِّزاع منهم في كونه حَقًّا[3]، فسببُ الكفرِ بالحقِّ - مع أنَّه حقٌّ - هو رفضُ الإيمانِ الدّالّ على الأخلاقِ الذَّميمةِ، والتّمسك بالشّهوات الرّذيلة.

سِرُّ الاستدراك على محذوف:

الإيجاز بذِكْرِ السَّبب الجامع لموانع التَّصديق وهو عدم إيمانهم

قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ استدراك على محذوف بغية الإيجاز، وهذا المحذوف يُفهم ضِمْنًا لدى التَّأمُّل؛ أيْ: لمّا كان ما أُنزل إليك من ربِّك هو الحقُّ؛ فالمفروض أن يُؤمن به النّاس؛ لأنَّهم قد وهبوا ما به يعرفون الحقَّ، وهو العقل ولكنَّ الواقع أنَّ أكثر النّاس لا يؤمنون، وهذا الواقع يَستدعي التَّساؤل عن السَّبب.

(1) القاسميّ، محاسن التَّأويل: 6/254.
(2) طنطاويّ، التّفسير الوسيط: 7/437.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 13/79.

دلالة ذِكر الأكثريّة:

تقرير أنَّ الضَّلاح قليلٌ والضَّلال كثيرٌ؛ داعيةُ تنبيهٍ ومهمازُ إيقاظ

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ بهذا القرآن، إمّا جَهلًا وإعراضًا عنه وعدم اهتمام به، وإمّا عِنادًا وظُلمًا؛ فلذلك أكثر النّاس غير مُنتفعين به، لعدم السَّبب الموجِب للانتفاع، وأيضًا لأنَّ أكثر النّاس قد استحوذ عليهم الشَّيطان، فمسخ نفوسهم وقلوبهم، فصاروا مع حرص أهل الحَقِّ على إيمانهم، وحرصهم على دعوتهم إلى الحقِّ، لا يُؤمنون بالحقِّ المُبين، ولا يستجيبون للصِّراط المستقيم؛ لاستيلاء المطامع والشَّهوات على نفوسهم، وسيطرة الأحقاد على قلوبهم[1].

وفي القرآن الكريم آيات كثيرة تصف أحوال أكثر النّاس بوصف قبيح، كقوله سبحانه: ﴿فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلُۚ كَانَ أَكۡثَرُهُم مُّشۡرِكِينَ ٤٢﴾ [الرّوم: 42]، وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ١٨٧﴾ [الأعراف: 187]، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشۡكُرُونَ ٢٤٣﴾ [البقرة: 243]، وقوله عزَّ من قائل: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورٗا ٥٠﴾ [الفرقان: 50]، وقوله سبحانه: ﴿قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ٦٣﴾ [العنكبوت: 63]، وبالمقابل، فقد وردت بعض الآيات تمتدح القِلَّة من النّاس، كقوله: ﴿وَقَلِيلٞ مِّنۡ عِبَادِيَ ٱلشَّكُورُ ١٣﴾ [سبأ: 13] والقرآن الكريم من خلال وصفه لأكثر النّاس بتلك الأوصاف إنَّما يقرِّر قاعدة عامة، وسنة كونيّة، حاصلها: أن الخير في البشر عامةً قليلٌ، وأنَّ الأكثريّة على عكس ذلك، فكثير منهم لا يؤمنون، وكثير منهم لا يعلمون، وكثير منهم لا يشكرون، فهم الأكثرون عدَدًا، الأقلّون قَدْرًا[2].

توجيه تخصيص نفي الإيمان بالذِّكر:

الإيمانُ مطلبُ الحقِّ وضدُّه مطلبُ الباطل

اختار النَّظم الكريم لفظة ﴿يُؤۡمِنُونَ﴾ في آخر الآية دون (يعقلون) أو (يتفكَّرون)، وما ذاك إلّا لأنَّ الإيمان بهذا وبمَن نزل من عنده،

(1) السَّعديّ، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 412.
(2) القُشيريّ، لطائف الإشارات: 2/215.

وبمَن نُزّل عليه هو مطلب الآية الكريمة، وفي الذُّروة من هذا الإيمان المطلوب، الإيمان بالله خالق كلِّ شيءٍ؛ ولذا حسن اختيار ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ على غيرها ممّا ذُكِرَ[1].

نكتة التَّعبير بالمضارع:

كنايةٌ عن العنادِ على الباطل

عبَّرتِ الآية بصيغةِ المضارعِ في قوله تعالى: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أيْ: لا يَتجدَّد منهم إيمان أصلًا بأنَّه الحقُّ في نفسه، وأنَّه من عند الله، بل يقولون: إنَّه من عند محمَّدٍ صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنَّه تخييل ليست معاينة[2]، فعدمُ إيمانهم يتجدَّد، وهذا كنايةٌ عن إصرارِهم وعنادِهم على الباطلِ.

غرضُ حذفِ متعلَّق ﴿يُؤْمِنُونَ﴾:

شمول نفي إيمانهم بجميع ما ذكر

لم يقيِّد النَّظم الكريم نفي الإيمان بالله مثلًا في قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾، حتَّى يَشمَل نفي كُلِّ إيمان عنهم ممّا ينبغي الإيمان به فيما سَبَقَ؛ لكونهم كذَّبوا بالقرآن، وكذَّبوا بمن أُنزل عليه، وكفروا بالمُنْزِلِ ﷻ، فكان عدم إيمانهم مُشتمِلًا على كلِّ هذا.

❁ الفُروقُ المُعْجَمِيّةُ:

الإنزالُ والتَّنزيلُ:

الإنزال دَفْعيٌّ، والتَّنزيلُ تدريجيٌّ

الإنزالُ على ما يكون دفعةً واحدة[3]، ويُطلق التَّنزيل على ما يكون مُفرَّقًا أو تدريجيًّا، فالإنزال دَفْعيٌّ، والتَّنزيلُ تدريجيٌّ، قال الله تعالى: ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۝٣﴾ [آل عمران: 3]، وهذا لأنَّ حُكْمَ القرآن الكريم مُؤَبَّدٌ، وهو مناسبٌ لـ ﴿نَزَّلَ﴾؛ فإنَّه بِناءٌ لِلمبالغة، ولِما في التَّنزيل مِن معنَى

(1) الدَّبل، النَّظم القرآنيّ في سورة الرّعد، ص: 48.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 10/264.
(3) السَّمينُ الحَلَبيُّ، عُمْدَةُ الحُفّاظ: (نزل)، والعسكريّ، الفروق اللُّغويَّة، ص: 79، والجُرجانيّ، التَّعريفات، ص: 68، والشِّهاب الخفاجيّ، عناية القاضي وكفاية الرّاضي: 1/3.

التَّدريج، فبينَ الإنزالِ والتَّنزيل عموم وخصوص، والإنزالُ أعَمُّ مِنْهُ؛ لأنَّه قد يدلُّ على معنى التَّدْريجِ، وقد لا يدلُّ[1].

ولا يُشكِلُ على هذا الفَرْقِ وقوع التّعبيرِ عن نزول القُرآن الكريم بالفِعْلَيْنِ معًا؛ وذلك لأنَّ لِلْقُرْآنِ الكريمِ نُزولَيْنِ: دَفْعِيٌّ إلى السَّماءِ الدُّنيا، وتدريجيٌّ بحسب الوقائع والأحداث[2].

(1) الرّاغب، المُفرداتُ: (نزل).

(2) أبو شامة المقدسيُّ، المُرشِد الوَجيزُ، ص: 17، والسّيوطيّ، الإتقان: 1/146.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1445هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 23 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-20-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 23 : المجلد الثالث والعشرون، سورة يوسف من الآية 56 إلى سورة الرّعد الآية 15.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-20-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8086351 بتاريخ 2024/02/16م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»